

الأردن يبحث نشر صواريخ باتريوت



■ **عمان / متابعات:**
 أكد وزير الدولة الأردني لشؤون الإعلام محمد المومني أن الملكة بدأت مباحثات مع «دول صديقة» بغرض نشر بطاريات باتريوت على الحدود الشمالية مع سوريا لحماية المملكة من أي خطر محتمل.
 وقال الوزير المومني في مؤتمر صحفي عقد أمس في عمان إن «ثمة رغبة بنشر هذه البطاريات لحماية أجوائنا».. لقد بدأنا الحديث مع دول عدة وصديقة لنشر بطاريات باتريوت على حدودنا مع الجارة الشمالية..
 واعتبر الوزير الأردني أن «التحديات التي تواجهها خطيرة» والأوضاع لدى سوريا غير مستقرة، وزغرب في إيجاد منظومة دفاعية على حدودنا لمواجهة أي خطر محتمل، وهذا ما تسعى إليه قواتنا المسلحة بشكل مستمر وحثيث.
 وكانت مصادر سياسية كشفت للجزيرة نت قبل أيام أن الملك الأردني عبد الله الثاني طلب من الرئيس الأمريكي باراك أوباما تزويد الأردن ببطاريات باتريوت لنشرها على الحدود مع سوريا، وذلك خلال لقاء جمعتهما في واشنطن نهاية أبريل/نيسان الماضي، وفتحت تلك المصادر إلى أن الرئيس أوباما رد على الطلب الأردني بعدم الممانعة، لكنه أشار إلى عدم وجود بطاريات باتريوت أميركية في منطقة الشرق الأوسط، وتعهد للملك عبد الله الثاني بأن ترسل بلاده بطاريات باتريوت -إذا احتاج الأردن إليها- من كوريا الجنوبية خلال ثلاثة أيام من طلبها.



إشراف / محمد مفتاح

النزاع في الكونغو يهيمن على القمة الأفريقية



وحد رئيس الوزراء الإثيوبي هاييلي مريم ديسيلين هدفا للقادة المجتمعين، وهو «بناء قارة خالية من الفقر والنزاعات، نعلم فيها مواطنونا بوضع دخل متوسط»..
 وقد شاركت بالاحتفالات شخصيات عديدة من العالم أجمع، بينهم الرئيسة البرازيلية ديلما روسيف، إلى جانب كل من وزير الخارجية الأميركي جون كيري والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند.
 وتعد هذه الاحتفالات التاريخية طرح أسئلة بشأن المسار التاريخي الطويل للعمل الأفريقي المشترك، وما رافقه من آمال وتعثر.
 فبعد محاولات عديدة لتجميع دول القارة في كيان موحد، أقر مؤتمر أديس أبابا سنة 1963 ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بعد اجتماع رؤساء ثلاثين دولة مستقلة، ليتم الإعلان عن إنشاء هذه المنظمة في مايو/أيار من العام نفسه. وبعد مسيرة تفاوت فيها أداء المنظمة، وفي محاولة لمعالجة مشاكل العمل الأفريقي المشترك، تم تغيير صيغة هذه المنظمة سنة 2002 لتصبح الاتحاد الأفريقي، الذي يتخذ أهم قراراته في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء.

وإلى جانب ذلك، تناقش القمة الصراعات في مالي والسودان، والعلاقات مع المحكمة الجنائية الدولية، حيث يواجه قادة من دول أفريقية مذكرات استدعاء أمام المحكمة، مثل الرئيس الكيني أوهورو كينياتا ونائبه ويليام روتو، يتهم إشعال أعمال عنف عقب الانتخابات في 2007. وقد طالب وزراء خارجية الاتحاد الأفريقي الجمعة المحكمة في لاهاي بإسقاط هذه القضية.
 وتعرض المحكمة الجنائية الدولية لانتقادات واسعة في أفريقيا، حيث يقول المسؤولون إنها حتى الآن لم تستعد للمحاكمة سوى مسؤولين أفارقة، وسبق للمحكمة أن وجهت مذكرة اعتقال للرئيس السوداني عمر البشير بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور غربي السودان.
 كما أنه من المتوقع أن يناقش الاجتماع مجموعة أهداف جديدة، بعد انتهاء المدة المحددة لتحقيق أهداف التنمية في عام 2015. وهي سلسلة من طموحات الأمم المتحدة لتحسين مستويات المعيشة في القارة.
 وكان القادة الأفارقة احتفلوا السبت بمقر الاتحاد في أديس أبابا بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي سبقت إنشاء الاتحاد.

■ **اديس أبابا / متابعات:**
 بدأت في إثيوبيا أمس أعمال قمة قادة دول الاتحاد الأفريقي التي تستمر يومين، لمعالجة الأزمات في القارة، بعد يوم من مشاركتهم في احتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس التكتل.
 وقد هيمنت الاضطرابات في شرق الكونغو الديمقراطية على بداية الاجتماع أمس، في حين التقى قادة من منطقة البحيرات العظمى للمرة الأولى منذ توقيعهم اتفاقاً في فبراير/ شباط الماضي، يهدف إلى استعادة السلام في المنطقة.
 وشارك في الاجتماع رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا ونظيره الرواندي بول كاغامبي، والأوغندي يويري موسيفيني، اللذان يتهمهما كابيلا بدعم ميليشيات حركة 23 مارس (إم23)، المتمردة ضد نظامه.
 وتنفى كيغالي وكهبالا تلك الاتهامات، وأكد قادة منطقة البحيرات الكبرى في فبراير/شباط الماضي معارضتهم لأي تدخل أجنبي في شرق الكونغو الديمقراطية.
 وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في البحيرات إلا إذا عملت كل الدول الموقعة معا على الخروج من المأزق الحالي.

مبادرة لـ (كسر الجمود) بين الفلسطينيين وإسرائيل



وقال رجال الأعمال في المؤتمر الصحفي إنهم سيستخدمون نفوذهم وخبراتهم الجماعية في مجال الأعمال التجارية لإقناع قادة الجانبين ببدء مفاوضات جادة بهدف التوصل إلى اتفاق سلام.
 وردا على سؤال للجزيرة نفي منيب المصري أن تكون المبادرة دعوة للسلام الاقتصادي والتطبيع.
 وقال «نحن لوبي ضاغظ على قيادتي الجانبين للبدء بمفاوضات جادة لإنهاء الصراع وفق الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق».
 وتحدث عن أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ينتظر حضور الإسرائيليين لاستئناف المفاوضات، وأن المبادرة ليست بديلا عن الجانب السياسي وإنما تشكل دافعا له.
 ورفض المصري اعتبار المبادرة حثا على التطبيع، وقال «الجانبان متفقان على رفض التطبيع قبل تحقيق الاستقلال الفلسطيني وقيام الدولة الفلسطينية»، معتبرا أن «التطبيع مرفوض قبل أن يتحقق السلام الشامل والعدل».

بها في مؤتمر صحفي رجال الأعمال الفلسطيني منيب المصري والإسرائيلي يوسي فاردي. وأعلن رجال الأعمال في المؤتمر الذي عقده قبل الجلسة الختامية للمنتدى الاقتصادي، عن تشكيل لوبي ضاغظ على حكومتي إسرائيل والسلطة الفلسطينية لإنهاء الصراع بين الشعبين.
 ووجه رجال أعمال من الجانبين «دعاء عاجلا» لحكومتيهما للتوصل إلى حل يقوم على حل الدولتين وإنهاء النزاع التاريخي بينهما.

■ **الأراضي المحتلة / متابعات:**
 أطلق (300) رجل أعمال فلسطيني وإسرائيلي مبادرة لـ (كسر الجمود) في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بحضور الرئيسين الإسرائيلي شمعون بيريز والفلسطيني محمود عباس ووزير الخارجية الأميركي جون كيري، وذلك على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي الذي يختتم أعماله اليوم في الشونة على شواطئ البحر الميت بالأردن.
 وتولى الإعلان عن المبادرة والتعريف

كلمات

محمد البرغوث



ضرائب الاحتلال الإخواني

صباح 13 مايو الجاري وافق مجلس الشورى، غير الشرعي، على قانون «الضريبة على الدخل»، وبعد أسبوع واحد من هذه الموافقة استغل الرئيس محمد مرسي إشغال المصريين بتمشيلية خطف الجنود السبعة، واعتمد القانون الكارثي، لتبدأ الميليشيات الإلكترونية للإخوان في «حفلة زار» جديدة قائمة على الكذب والتضليل.
 إن الترويج للقانون الجديد، الذي حمل رقم 11 لسنة 2013، بوصفه استجابة لمطالب ثورة 25 يناير بالعدالة الاجتماعية، هو في جوهره أشرس قانون ضرائب على الدخل عرفته البشرية في التاريخ الحديث والمعاصر، لأنه في الحقيقة يعترض الطبقة المتوسطة وينهب كل ما يمكن أن تدخره -إذا ادخرت- بل يتجاوز ذلك إلى سرقة ربع الدخل السنوي للأسر المستورة بالكاد لحساب خزانة الدولة.

لقد بدل وزير المالية الأسبق، يوسف بطرس غالي، جهدا خارقا لتميرير هذا القانون، تنفيذيا لشروط صندوق النقد الدولي والدول الدائنة لمصر، ولكن القوى السياسية الواعية، ومن بينها أعضاء كتيرون في الحزب الوطني، وقفوا قبل الثورة ضد هذا القانون، وكشفوا للرأي العام حقيقة الأعباء الهائلة التي يضيفها إلى كاهل الطبقة المتوسطة، في مقابل تخفيف الضرائب عن الفئة الأكثر ثراء التي نهبت موارد الشعب، وها نحن بعد أكثر من عامين من ثورة الشعب على نظام مبارك بسبب غياب العدالة الاجتماعية، نصحو على تمرير القانون ذاته بواسطة «الإخوان» تنفيذيا لمطالب صندوق النقد الذي يعمل لحساب الدول والنفقات الأكثر ثراء وتوحشا.

إن حفلة الزار الإخوانية التي تتغذى دائما على الكذب والتضليل لا يعينها من أمر الشعب المصري شيئا، وكل ما تصبو إليه أن يحظى حكم الإخوان برضا صندوق النقد الذي اشترط تخفيف عجز الموازنة الجديدة للموافقة على منح مصر قرضا قيمته 4,8 مليار دولار.

وقد سارع الإخوان -كعادتهم- بالموافقة وإقرار القانون الكارثي الذي يهدد كل الطبقة المتوسطة بمزيد من الفقر والجوع وخراب البيوت.

لقد تباهى الإخوان برفع حد الإغناء الضريبي على الدخل من 5 آلاف جنيه في القانون القديم إلى 12 ألف جنيه في القانون الجديد، ولكن لموظفي الدولة فقط، وهي مباحة تستغل الشعب كله وتصرف انتباهه عن بقية مواد القانون التي تنهب 15 % ضريبة من كل مواطن يزيد دخله السنوي على 20 ألف جنيه، و20 % ممن يزيد دخله السنوي على 40 ألف جنيه، ويصل إلى 250 ألف جنيه، والمعروف أن كل فئات الطبقة المتوسطة تقع ضمن هاتين الشريحتين، كما أن المعروف أن أسرة مصرية تعيش بدخل سنوي يقل عن مائة ألف جنيه هي أسرة تلامس حدود الستر بالكاد، ولا يمكن اعتبارها أسرة ميسورة يجب عليها دفع ضريبة دخل، ولكنها- في الواقع- تتعرض لمذلة تخفيض مستوى المعيشة لكي تنجو بأفرادها من مهانة التسول والاستدانة.

هل يعرف «الإخوان الكاذبون» أن حد الإغناء الضريبي على الدخل قبل ثورة يوليو 1952 كان يصل إلى ألف جنيه في العام؟.. وهل يعرفون أن الألف جنيه آنذاك كانت تساوي «225 جنيه ذهب».. أي أنها بحساب هذا الزمن تساوي 400 ألف جنيه مصري؟

المؤكد أنكم تستوي لديكم المعرفة وانعدامها.. والمؤكد أيضا أن هذا الشعب لن يصبر كثيرا على هذا النهب الذي لم يجز حتى الاستعمار على اقتراه في حق المصريين.. وقريبا جدا سنسحق على ثورة جديدة تطهر البلد من هذا الاستغلال الكافر لأموالنا.

سوء التغذية يهدد أكثر من نصف الأطفال في اليمن ماينذر بمشكلة إنسانية كبيرة تتحمل مسؤوليتها الأسرة والمجتمع والسلطة المحلية والمؤسسات الحكومية المعنية برعاية الطفولة والأمن الغذائي ومنظمات المجتمع المدني..

سوء التغذية عائق التنمية ومواجهته مسؤولية الجميع



أخي القارئ.. أختي القارئة